



## تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثالث 2024



العدد التاسع والعشرون

دائرة الإحصاء والأبحاث  
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي  
(الفصل الثالث - 2024)

**Early Warning Report for the Banking Sector**  
**(The Third Quarter – 2024)**

البنك المركزي العراقي

2025

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثالث من عام 2024) / العدد التاسع والعشرون.  
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.  
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

**الإنذار المبكر:** هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنُّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

**يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:**

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2024، العدد التاسع والعشرون، بغداد، 2024.

\*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

[mfs.dept@cbi.iq](mailto:mfs.dept@cbi.iq)

## المحتويات

المقدمة ..... 1

الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة) ..... 7-2

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية ..... 2

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة ..... 2

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ..... 3

3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات ..... 4

ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة ..... 5

1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع ..... 5

2. أسعار الفائدة الحقيقية ..... 6

الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة) ..... 21-8

1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف ..... 8

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ..... 8

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق ..... 9

4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ..... 10

5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات ..... 12

6. المضاعف النقدي ..... 14

7. ربحية المصارف ..... 14

8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ..... 15

9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ..... 17

10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ..... 18

11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة ..... 20

12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ..... 20

الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي) ..... 27-22

1. معدل التضخم ..... 22

2. معدل نمو إجمالي الدين العام ..... 23

3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ..... 25

4. المخفض الضمني للأسعار ..... 26

## قائمة الأشكال

### الفصل الأول ..... 7-2

- شكل (1) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة ..... 3
- شكل (2) نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) ..... 3
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات ..... 4
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة ..... 5
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم ..... 6

### الفصل الثاني ..... 21-8

- شكل (6) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) ..... 9
- شكل (7) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة ..... 10
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي ..... 11
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الاهلية إلى إجمالي الودائع ..... 12
- شكل (10) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة ..... 13
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 13
- شكل (12) نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية والمضاعف النقدي ..... 14
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة ..... 15
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ..... 15
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي الائتمان النقدي ..... 16
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص ..... 17
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ..... 17
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 18
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ..... 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ..... 19
- شكل (21) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة ..... 20
- شكل (22) فجوة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي ..... 21

### الفصل الثالث ..... 27-22

- شكل (23) معدل التضخم ..... 23
- شكل (24) الأهمية النسبية للدين الداخلي والخارجي إلى اجمالي الدين للفصل الثالث من عام 2024 ..... 23
- شكل (25) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة ..... 24
- شكل (26) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ..... 25
- شكل (27) الناتج المحلي والمخفض الضمني ..... 26

## قائمة الجداول

7-2 ..... الفصل الاول

7..... جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

21-8..... الفصل الثاني

21 ..... جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف

27-22 ..... الفصل الثالث

22 ..... جدول (3) مجاميع السلع والخدمات

27 ..... جدول (4) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

## المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. ويشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية، تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت لتصل إلى (79.7%) في الفصل الثالث من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 والتي بلغت فيه (82.8%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، إذ كان الانخفاض بهذه النسبة نتيجة ارتفاع عرض النقد الواسع بنسبة (3.3%) وانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.5%).

أمّا الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (57%) في الفصل الثالث من عام 2024 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2024 ارتفاعاً لتصل إلى (1.19) بعدما كان (1.12) للفصل ذاته من عام 2023، أمّا فيما يخص مؤشر القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد ارتفع بنسبة (10.3%) في الفصل الثالث من عام 2024 لتبلغ النسبة (7.25%) بعد أن كانت (6.61%) خلال ذات الفصل من عام 2023.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه سجل نسبة (3.5%) في الفصل الثالث من عام 2024، إذ تم احتساب سنة 2022 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام فقد ارتفعت من (7.6%) خلال الفصل الثالث من عام 2023 إلى (11.4%) خلال الفصل ذاته من عام 2024، بمعنى تزايد حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً بنسبة (8.8%) أثناء الفصل الثالث من عام 2024 إذ بلغ مقدار (92.8) ترليون دينار بعد أن كان (85.2) ترليون دينار خلال الفصل الثالث من عام 2023.

## الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

## الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

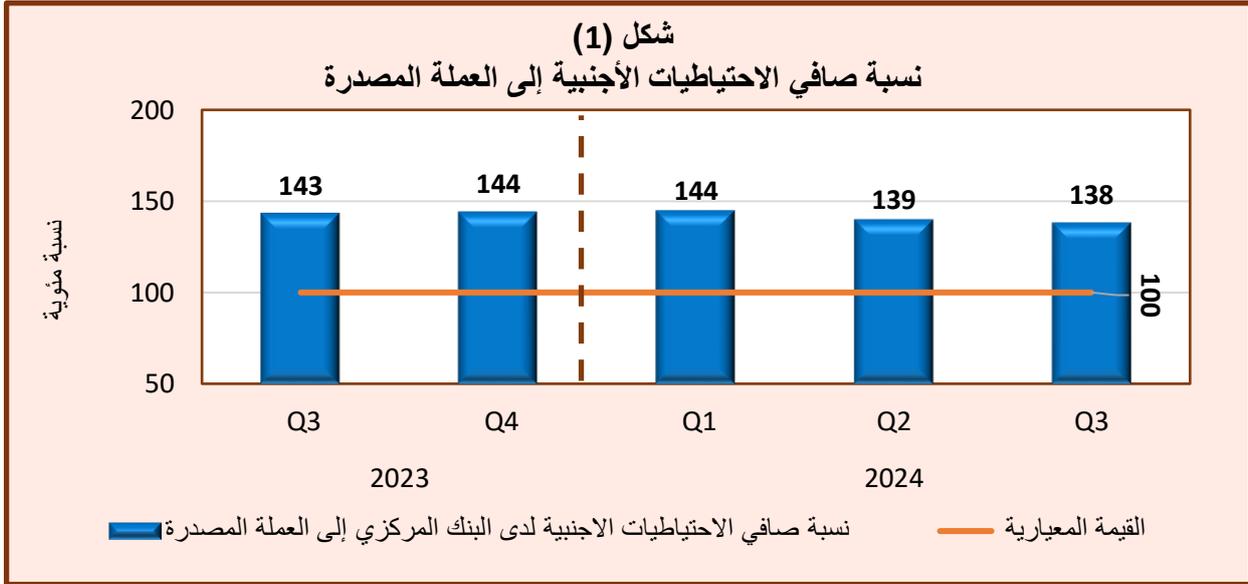
يمكن الاستدلال على استقرار قيمة العملة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات الهامة. إذ يشير بقاء جميع المؤشرات ضمن النسب المقبولة ومن دون تقلبات كبيرة إلى عدم تعرض النظام المالي لصددمات خارجية أو داخلية، وبالتالي بقاء مسار قيمة العملة مستقراً، أما في حالة ظهور تقلبات كبيرة في المؤشرات أو جزء منها، فهذا يعد إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة خلال الأشهر القادمة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

### أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. إذ تعزز هذه الاحتياطيات حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وتوجد مؤشرات عديدة لقياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

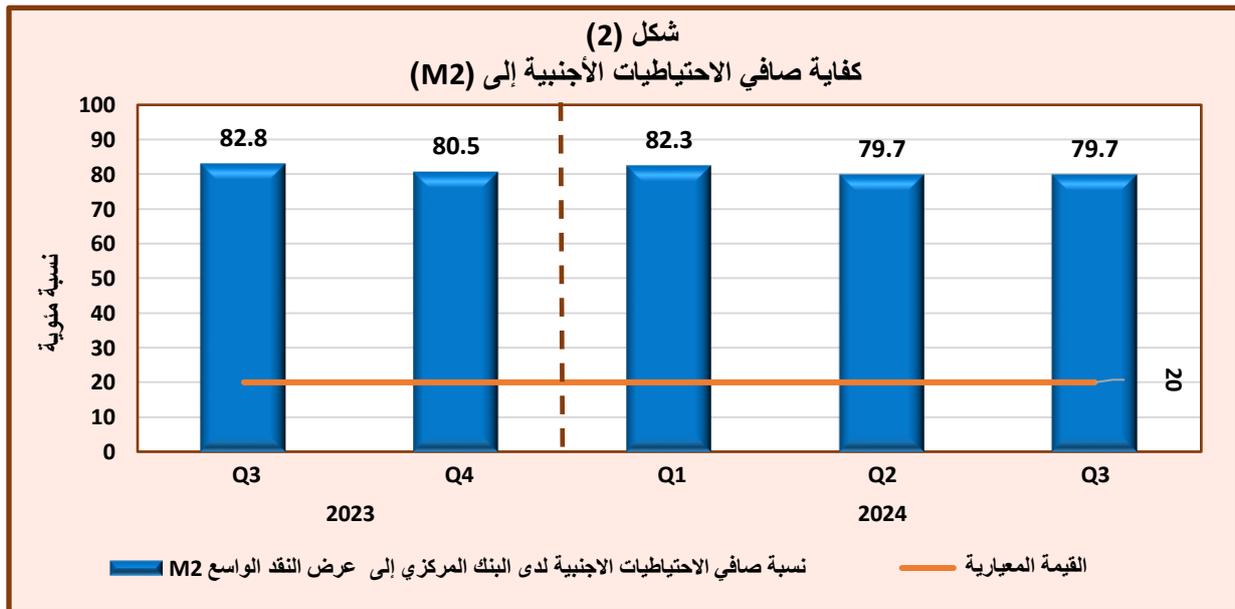
#### 1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في قبال تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات. إذ تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة الوطنية، ويُعد ارتفاع النسبة مؤشراً إيجابياً. ويتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (138%) في الفصل الثالث من عام 2024، مقارنةً بـ (144%) في ذات الفصل من عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار من خلال توفير العملة الأجنبية المطلوبة من قبل التجار للاستيراد، بالإضافة إلى أن طلب الحكومة الكبير على دينار البنك المركزي لتمويل الانفاق أدى إلى نمو العملة المصدرة بنسبة (4.0%) مع انخفاض بسيط في صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.5%). ومع ذلك بقيت هذه النسبة إيجابية ومؤثرة لأنها أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%).



## 2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

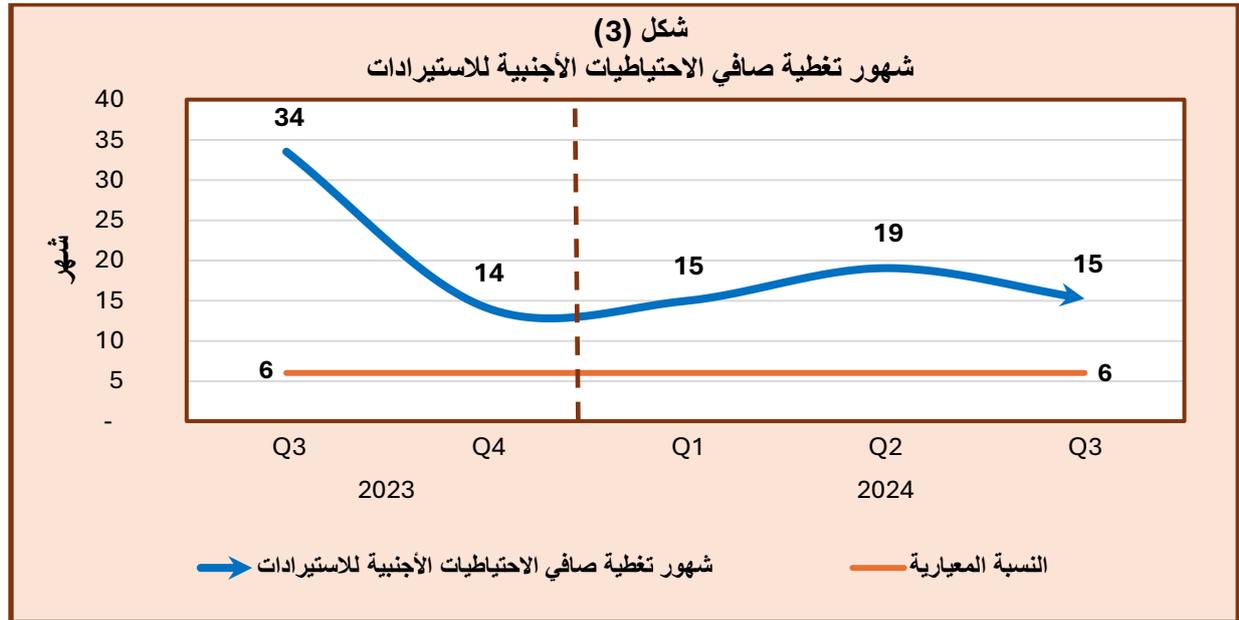
يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبيّن الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الثالث من عام 2024 قد بلغت (79.7%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بشكل طفيف وبنسبة (3.7%) مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت (82.8%)، وذلك نتيجة ارتفاع (M2) بنسبة (3.4%) مع انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.5%) خلال ذات المدة.



## 3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 3 إلى 6 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. وفي العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر<sup>1</sup>.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الثالث من عام 2024 انخفاضاً لتصل إلى (15) شهراً، مقارنة بـ (34) شهراً في ذات الفصل من عام 2023، وهذا نتيجة ارتفاع الاستيرادات الكلية على أساس (CIF) لتسجل (28.2) تريليون دينار بعد أن كانت تبلغ (12.9) تريليون دينار خلال ذات الفصل، بالإضافة إلى الانخفاض الطفيف في صافي الاحتياطيات الأجنبية إذ بلغت (143.3) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2024، مقارنة بمبلغ (144.1) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة مرتفعة ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6) أشهر). كما هو موضح في شكل (3).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

<sup>1</sup> علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص7.

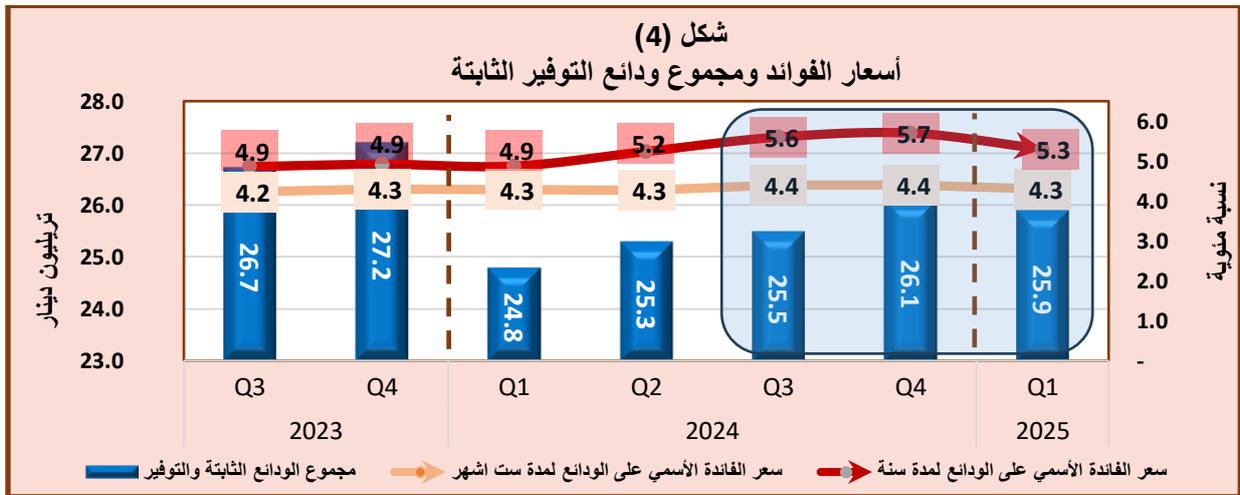
## ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة من المؤشرات الحيوية التي تبين اتجاه الاقتصاد بشكل عام، إذ يُفترض أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مؤشراً لجذب العملة من التداول والاكتناز لدى الأفراد لصالح الودائع لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد نتيجة زيادة العمق المالي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة ستتخفف الودائع لدى المصارف العاملة لانخفاض العائد عليها وارتفاع العملة في التداول وبالتالي انخفاض العمق المالي.

### 1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة على حجم الودائع على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدم من الجهاز المصرفي. يُوضِّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على حجم الودائع مما يعني انخفاض الثقافة المصرفية لدى الجمهور. إذ من المتوقع أن يسجل سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ (4.4%) في الفصل الثالث من عام 2024، بينما يتوقع أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة ليبلغ (5.6%) في ذات الفصل المذكور، في حين سجل مجموع ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً ليبلغ (25.5) تريليون دينار في الفصل الثالث من عام 2024 مقارنة في (26.7) تريليون دينار اثناء ذات الفصل من عام 2023.

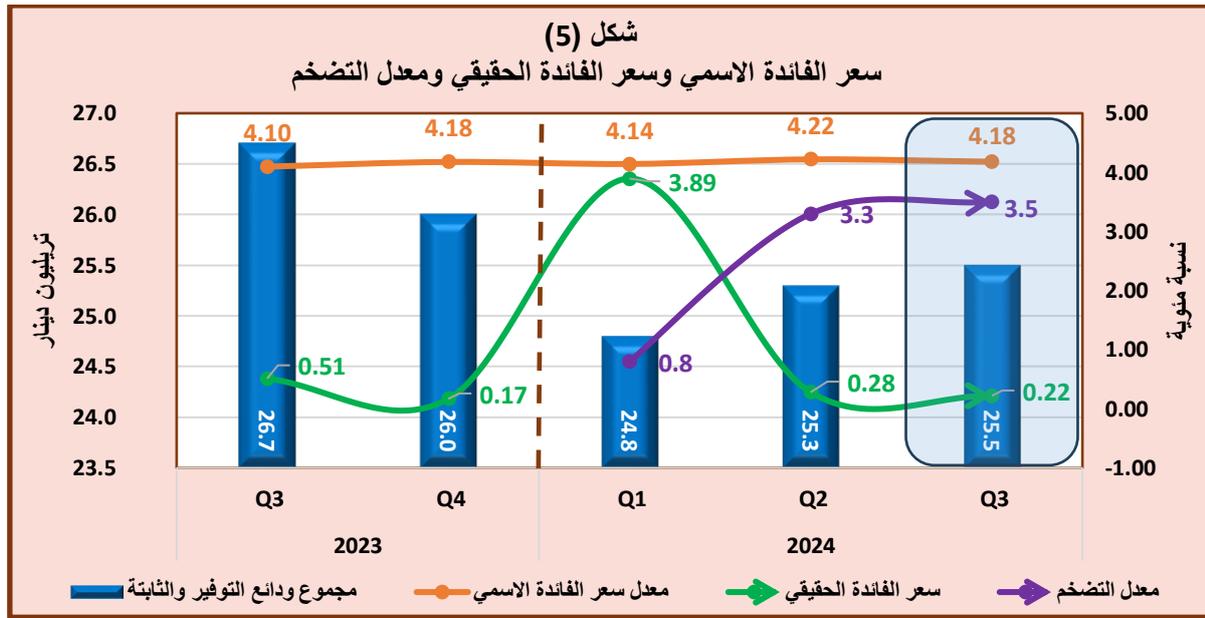
ومن المتوقع أن يستقر سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة 6 أشهر عند (4.4%) في الفصل الرابع من عام 2024 ليحقق انخفاضاً طفيفاً عند (4.3%) في الفصل الأول من عام 2025، بينما يتوقع حدوث تغيير في سعر الفائدة لمدة سنة إلى (5.7%) في الفصل الرابع من عام 2024 و (5.3%) خلال الفصل الأول من عام 2025، وكذلك من المتوقع أن يرتفع حجم الودائع بنسبة بسيطة، مما يعني أن تغير أسعار الفائدة لا يؤثر على حجم الودائع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.  
\* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 والفصل الأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ومن خلال الشكل (5) يظهر ان هنالك تنبؤات تشير الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي اثناء الفصل الثالث من عام 2024 ليصل إلى (0.22%) مقارنة (0.51%) في الفصل الثالث من عام 2023، في المقابل اتخذ معدل التضخم نفساً تصاعدياً ليبلغ (3.5%) في الفصل الثالث من عام 2024، وتجدر الإشارة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 كما هو معلن من قبل وزارة التخطيط وهذا ما انعكس على زيادة الفائدة الحقيقية في الفصل الأول من عام 2024 وانخفاض معدل التضخم خلال ذات الفصل، لتعاود الفائدة الحقيقية الانخفاض إذ بلغت (0.22%) نتيجة ارتفاع معدل التضخم ليبلغ (3.5%) في الفصل الثالث من عام 2024.



\* بيانات أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية للفصل الثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة			
معدل التغير %	الفصل الثالث 2024	الفصل الثالث 2023	اسم المؤشر
- 0.52	143.3	144.1	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)
4	104.1	100.1	العملة المصدرة (تريليون دينار)
- 4.4	138	144	نسبة صافي الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)
3.34	179.8	173.9	عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)
- 3.74	79.7	82.8	نسبة صافي الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع M2 (%)
- 55.8	15	34	شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهرًا)
- 4.4	25.5	26.7	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

## الفصل الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة

### الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة

يُعد تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة من الأدوات الأساسية لتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية، إذ يُسهم هذا التحليل في تعزيز شفافية الأداء المالي للمصارف عبر تمكين القراء من فهم أعمق لمؤشرات الأداء المصرفي، وكيفية توظيفها كأداة تحليلية لتحسين الاستدامة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، ومؤشر القروض المُتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المُتعثرة إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالاتي:

#### 1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

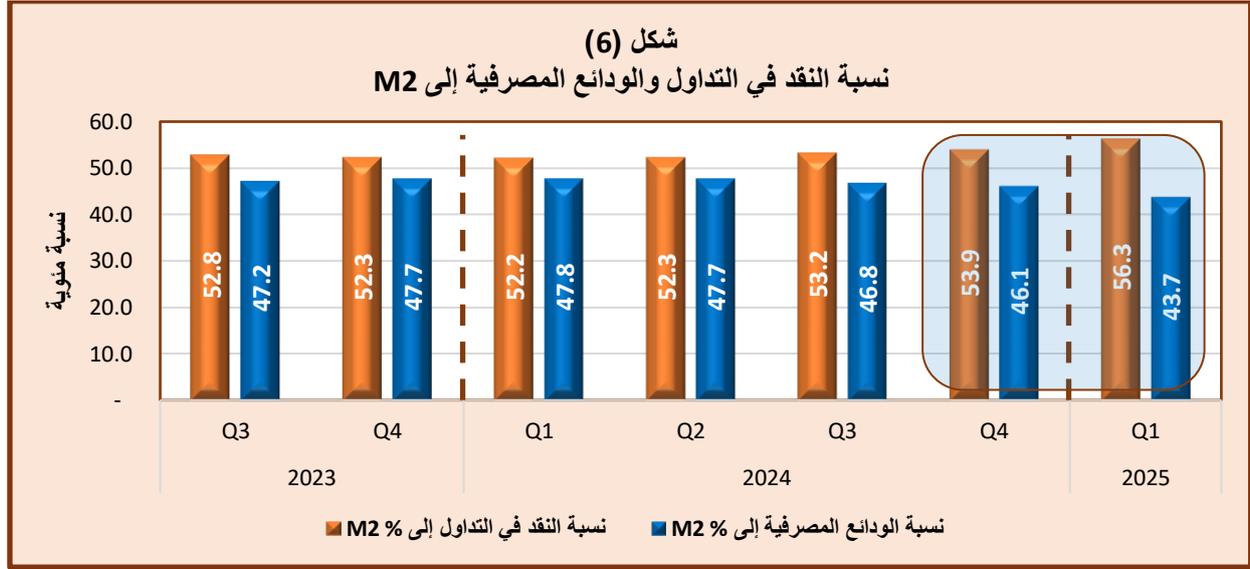
تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيد من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنّ المصارف يجب أن تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أن يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2024، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبات استثنائية، أو لعدم تلبيتها الشروط المذكورة.

#### 2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تُعتبر الودائع المصرفية عن مقدار الملاءة المالية التي تتمتع بها المصارف، والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من أجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التعامل مع المصارف ونوعية الخدمات التي تقدمها، فضلاً عن أنّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه من جهة ومدى انتشار خدماته المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويُوضّح الشكل (6) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت من (47.2%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (46.8%) في ذات الفصل من عام 2024، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (52.8%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (53.2%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا يدل على أن نسبة مهمة من العملة المصدرة من البنك المركزي تذهب كـنقد متداول وليس كودائع مصرفية، إذ ما تزال هناك نسبة كبيرة

من التعاملات داخل القطاع الحقيقي تتم بصورة نقدية على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) ستبلغ (46.1%) و (43.7%) على التوالي في الفصل الرابع من عام 2024 والفصل الأول من عام 2025، فيما اظهرت التوقعات أن نسبة النقد في التداول إلى (M2) ستبلغ (53.9%) و(56.3%) على التوالي لذات الفترة المذكورة.

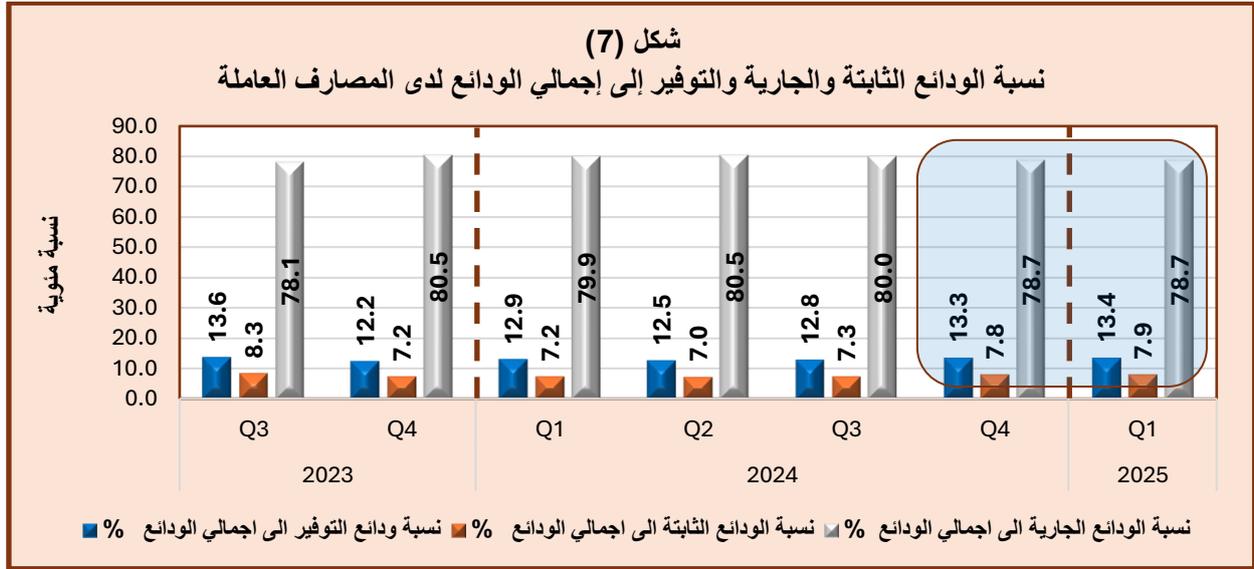


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.  
\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

### 3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

من خلال متابعة أنواع الودائع لدى المصارف العاملة نجد أن الودائع الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من (78.2%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (80.0%) في ذات الفصل من عام 2024، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من (8.3%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (7.3%) في ذات الفصل من عام 2024، أما فيما يخص نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت هي الاخرى من (13.6%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (12.8%) للفصل ذاته من عام 2024، بمعنى إنه يجب على المصارف ان تكون أكثر فاعلية في جذب الودائع من خلال تقديم المزيد من الخدمات مع الاهتمام بشكل اكبر في الدعاية الاعلانية التي تبين فوائد الإيداع المصرفي، يُوضّح الشكل (7) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ستبلغ (78.9%) و (78.7%) على التوالي في الفصل الرابع من عام (2024) والفصل الأول من عام (2025)، فيما أظهرت التوقعات أن نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع ستبلغ (13.3%) و (13.4%) على التوالي، أما بخصوص الودائع الثابتة فمن المتوقع أن تسجل نسبة (7.8%) و (7.9%) على التوالي لذات الفترة.

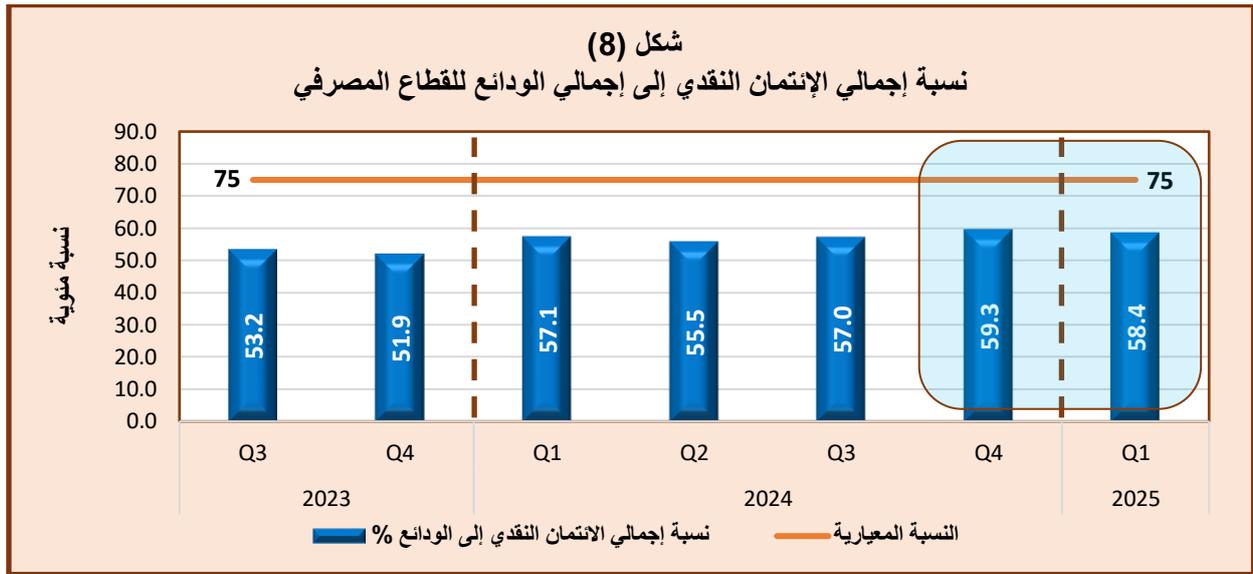


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.  
\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

#### 4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان مع الاحتفاظ بسيولة تمكن المصرف من تلبية متطلباته المختلفة، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ يُعبر هذا المؤشر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (8) يوضّح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت من (53.2%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (57%) في الفصل ذاته من عام 2024، وذلك نتيجة لزيادة حجم الائتمان الممنوح بنسبة (11.6%) مقابل زيادة في حجم الودائع بنسبة (4.2%) لذات المدة، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي.

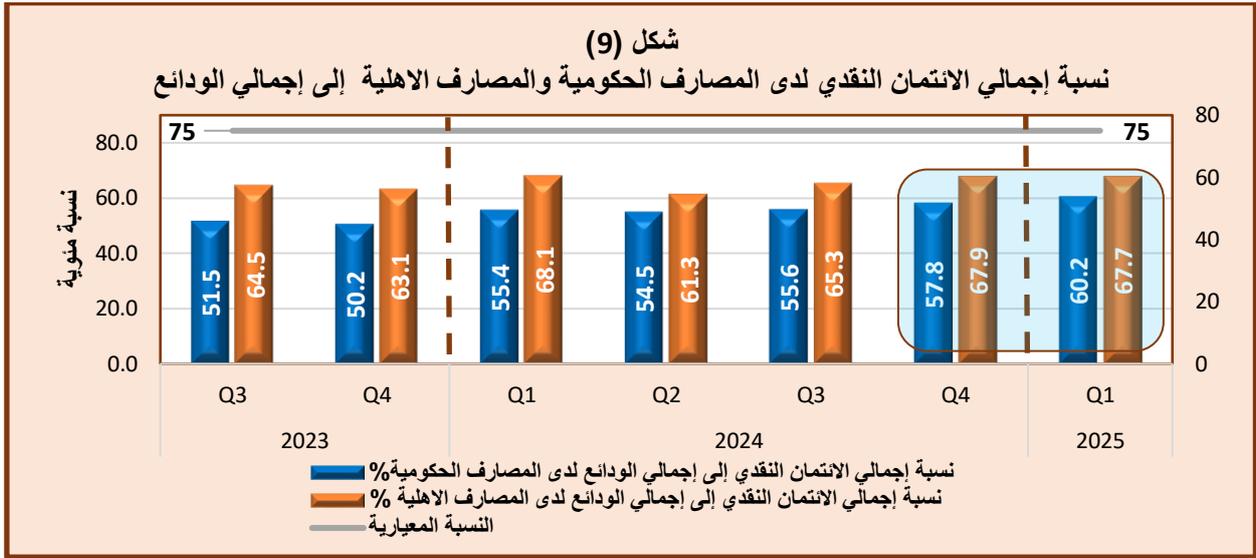
ويتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع إلى (59.3%) و (58.4%) على التوالي في الفصل الرابع من عام 2024 والفصل الأول من عام 2025.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.  
\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

أما بالنسبة لإجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من النسبة لدى المصارف الحكومية على الرغم من أن حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من حجم الودائع لدى المصارف الخاصة، والشكل (9) يُبين أن النسبة لدى المصارف الخاصة قد ارتفعت من نسبة (64.5%) للفصل الثالث من عام 2023 إلى نسبة (65.3%) في الفصل ذاته عام 2024، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بنسبة (15.4%)، وهي أكبر من نسبة الارتفاع في إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة البالغة (13.9%) وهذا يعكس توجه المصارف الخاصة نحو توفير السيولة في الأسواق المحلية، أما فيما يخص المصارف الحكومية فقد شهدت النسبة ارتفاعاً من (51.5%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (55.6%) للفصل ذاته من عام 2024.

ويتوقع أن تبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية (57.8%) و(60.2%) على التوالي في الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025، والمصارف الخاصة إلى نسبة (67.9%) و(67.7%) على التوالي لذات الفترة.

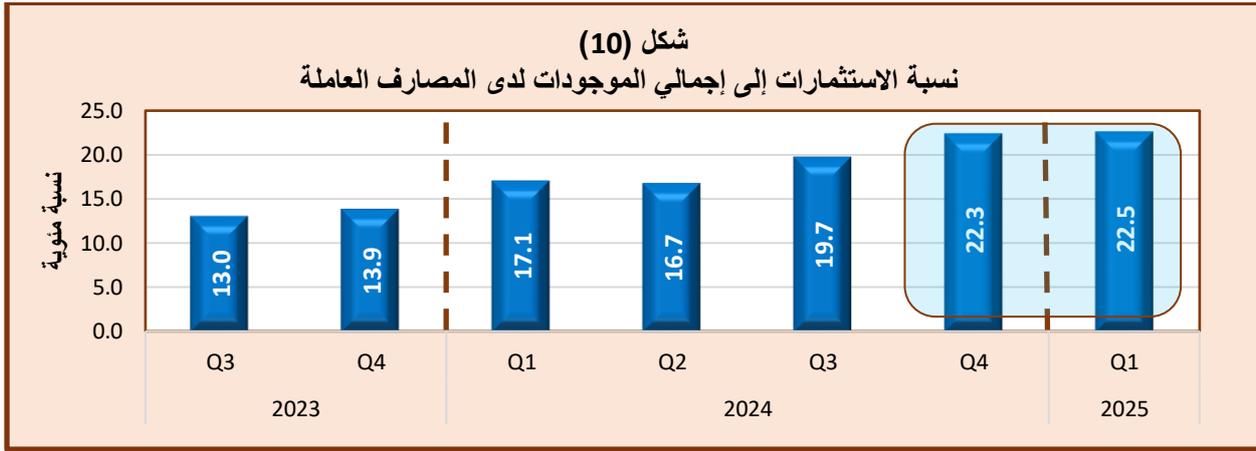


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.  
\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (10) يُوضِّح أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد ارتفعت من (13%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (19.7%) في الفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع إجمالي الاستثمارات بنسبة (61.8%) مقارنة بارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة (7.1%).

ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة للفصل الرابع من عام 2024 نسبة (22.3%) ونسبة (22.5%) في الفصل الأول من عام 2025.

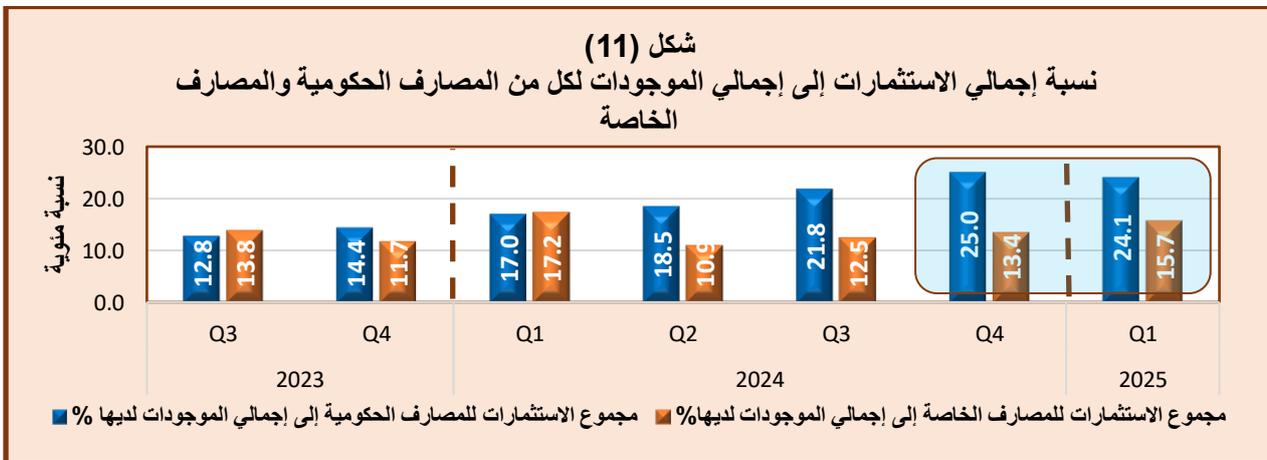


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أن نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (11) أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد ارتفعت بشكل كبير من (12.8%) في الفصل الثالث من عام 2023 لتبلغ (21.8%) في الفصل ذاته من عام 2024، في حين انخفضت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من (13.8%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (12.5%) في الفصل ذاته من عام 2024، والجدير بالذكر إن نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكّل (85.3%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الثالث من عام 2024.

ويتوقع أن يبلغ مجموع الاستثمارات للمصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات لديها نسبة (13.4%) ونسبة (15.7%) خلال الفصل الرابع من عام 2024 والفصل الأول من عام 2025 على التوالي، وأن تبلغ النسبة للمصارف الحكومية (25.0%) و(24.1%) على التوالي لذات الفترة.

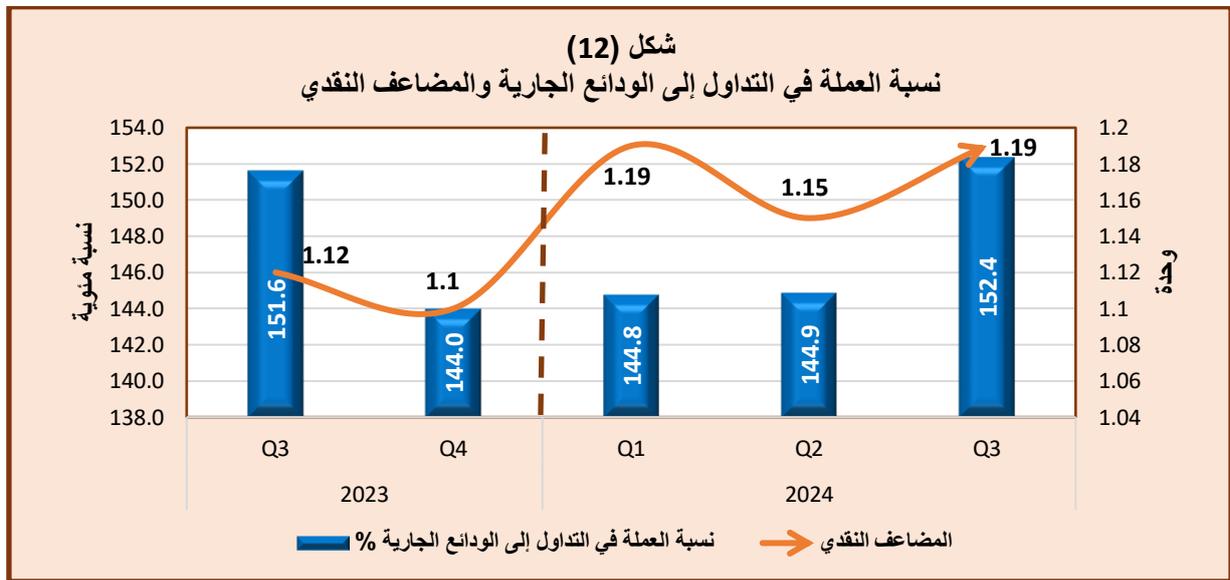


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 6. المضاعف النقدي:

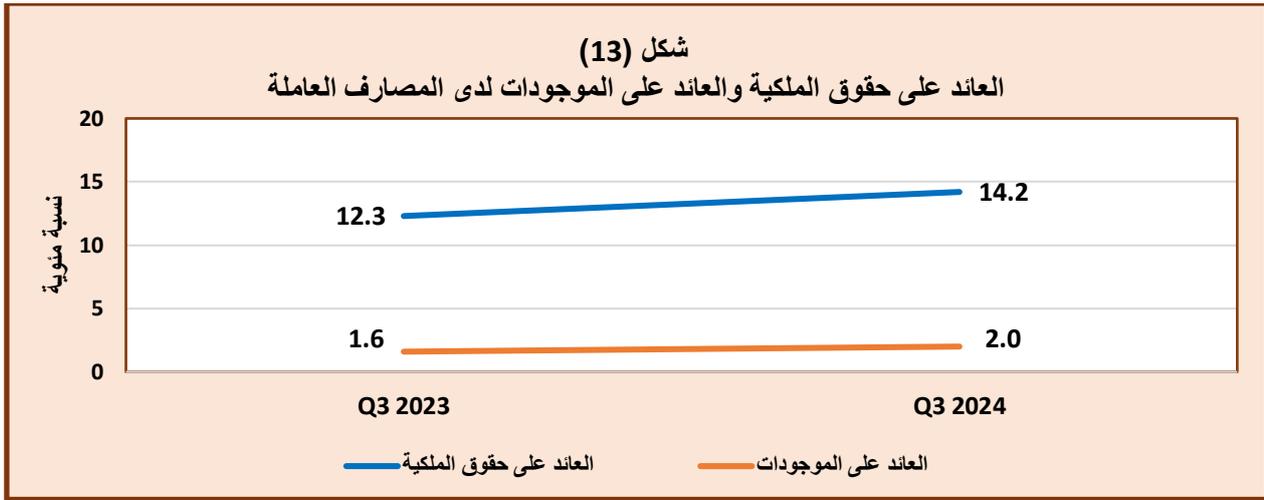
يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تعبر عن مقدار الاموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها من خلال الاحتياطات الموجودة لديها، ويتم قياسه من خلال قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الأساس النقدي. سجل المضاعف النقدي ارتفاعا في الفصل الثالث من عام 2024 إذ بلغ (1.19) بعدما كان (1.12) للفصل ذاته من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو حجم الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف بنسبة (11.6%) اثناء الفصل الثالث من عام 2024، والشكل (12) يوضح قيم المضاعف النقدي خلال ذات المدة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 7. ربحية المصارف:

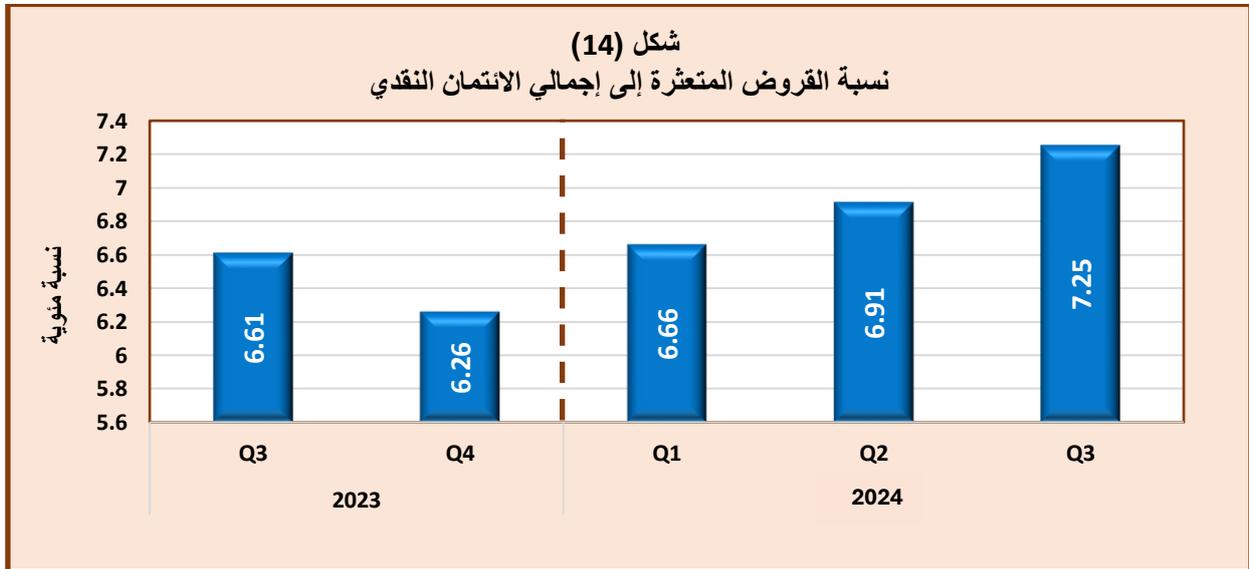
يُوضّح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتكبدها، والشكل (13) يوضّح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك زيادة في نسبة العائد على الموجودات من (1.6%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى نسبة (2.0%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة نمو صافي الدخل للمصارف قبل الضرائب بنسبة (17.6%) كما أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد ارتفعت من نسبة (12.3%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى نسبة (14.2%) للفصل ذاته من عام 2024.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

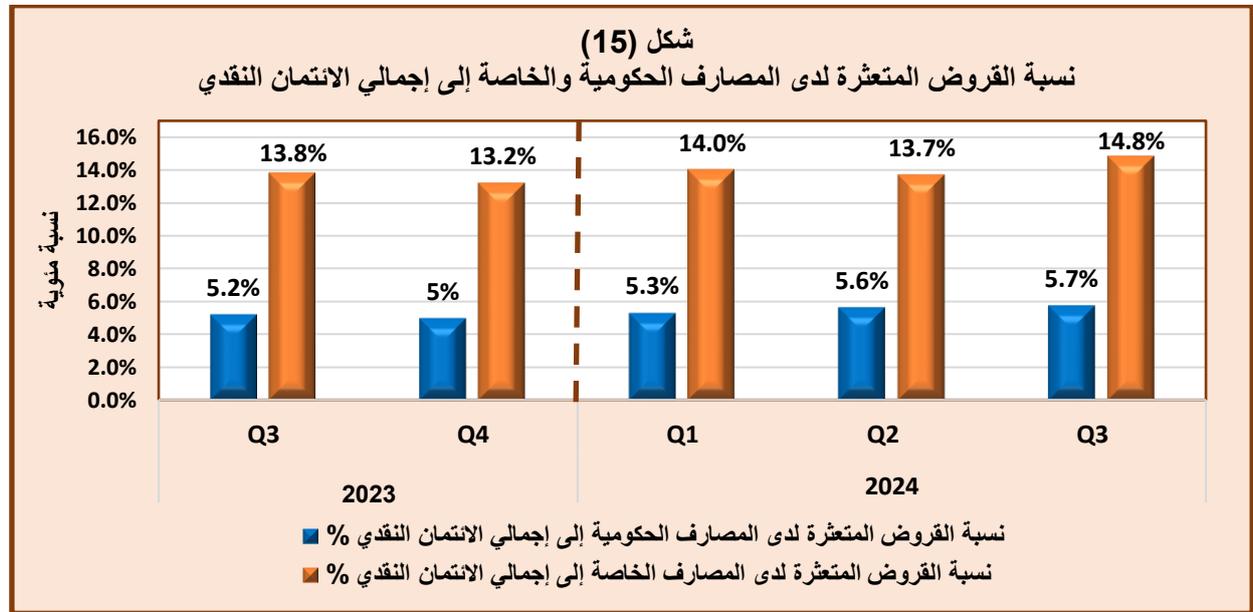
## 8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يُوضِّح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2024 قد ارتفعت إلى (7.29%) بعد أن كانت (6.61%) لذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة نمو القروض المتعثرة بنسبة (22.5%) وهي نسبة أكبر من نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة (11.63%).

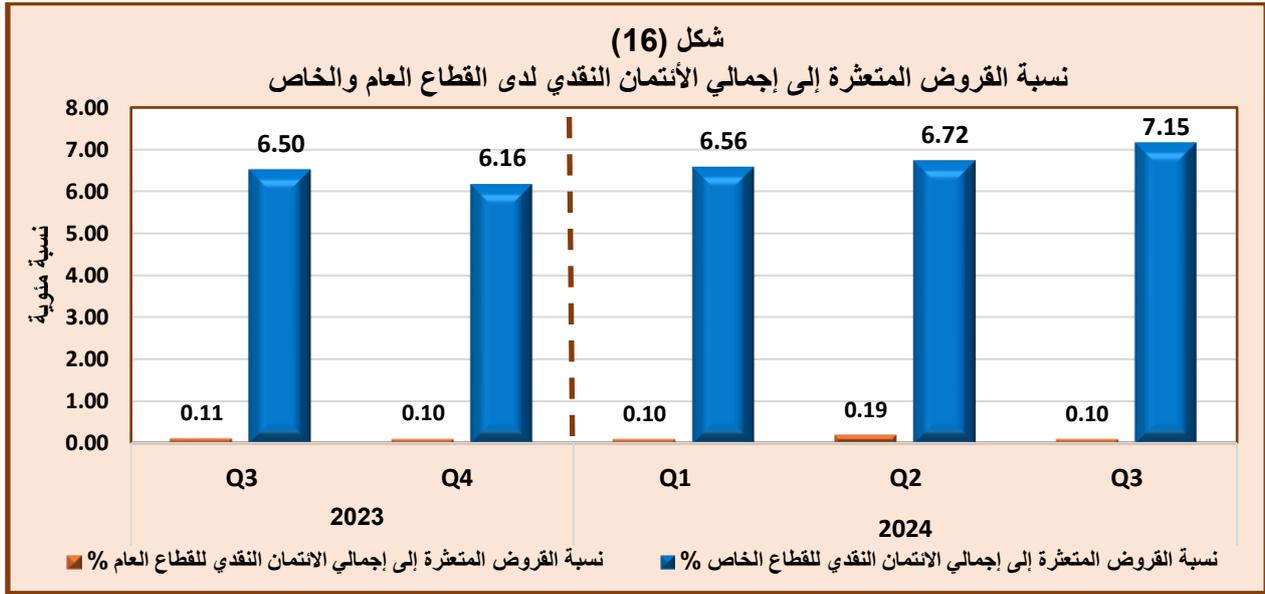


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها المصارف الحكومية، والشكل (15) يوضّح أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة ارتفعت لتبلغ نسبة (14.8%) في الفصل الثالث من عام 2024، بعد ان كانت تبلغ (13.8%) لذات الفصل من عام 2023، نتيجة نمو القروض المتعثّرة بنسبة (23.9%) وهي أعلى من الزيادة في إجمالي الائتمان الخاص والبالغة نسبة (15.4%)، كما وبلغت نسبة مخصص القروض المتعثّرة للمصارف الخاصة إلى إجمالي الديون المتعثّرة لديها (118.2%)، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها لتبلغ (5.7%) في الفصل الثالث من عام 2024، بعدما كانت (5.2%) لذات الفصل من عام 2023، في حين بلغت نسبة مخصص القروض المتعثّرة للمصارف الحكومية إلى إجمالي الديون المتعثّرة لديها (114.0%) خلال الفترة ذاتها.



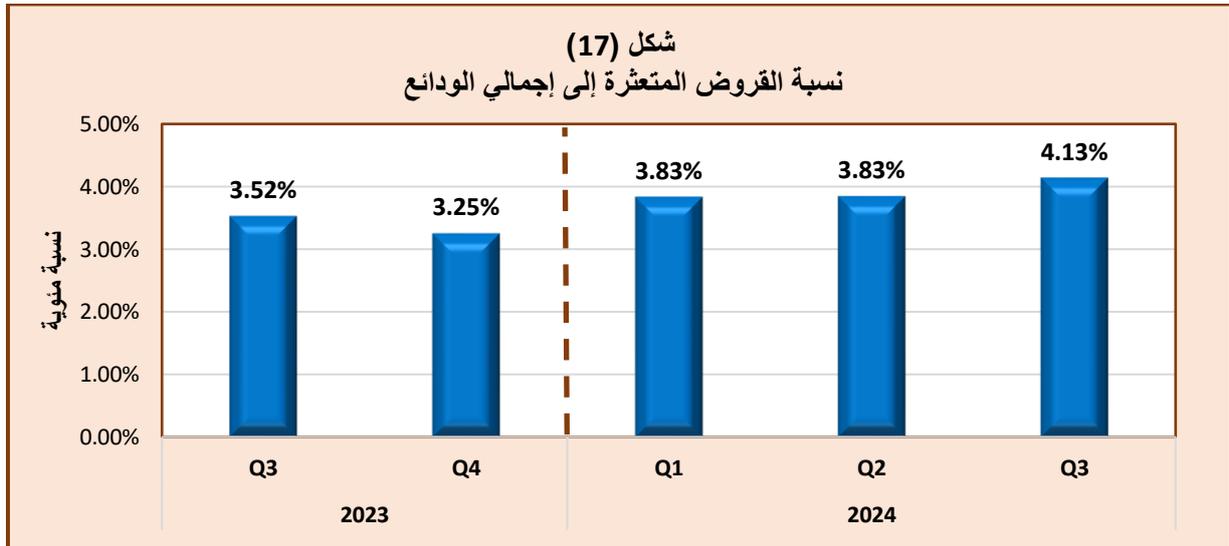
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية. أما فيما يخصّ القروض المتعثّرة لدى كلّ من القطاع الخاص والقطاع العام إلى إجمالي الائتمان النقدي، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثّرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص (7.15%) أثناء الفصل الثالث من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة لدى القطاع العام (0.10%) أثناء ذات الفترة، والشكل (16) يوضّح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

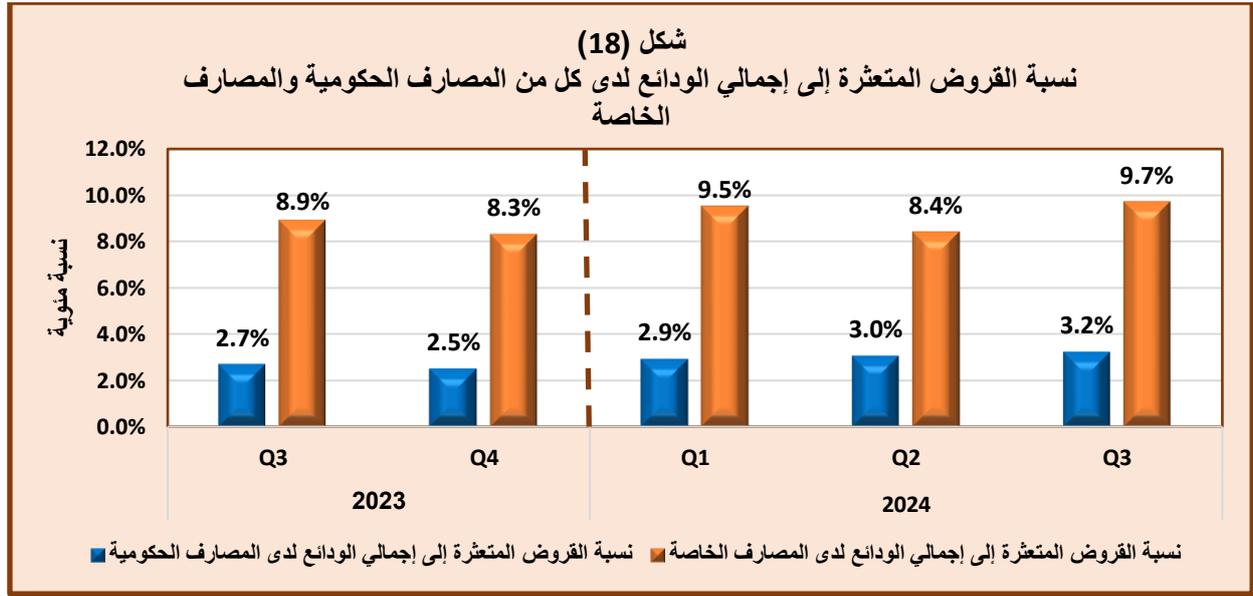
## 9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (17) يُوضِّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى (4.13%) في الفصل الثالث من عام 2024 بعد أن كانت (3.52%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي القروض المتعثرة بنسبة (22.48%) وهي أكبر من معدل نمو إجمالي الودائع والبالغة نسبته (4.24%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

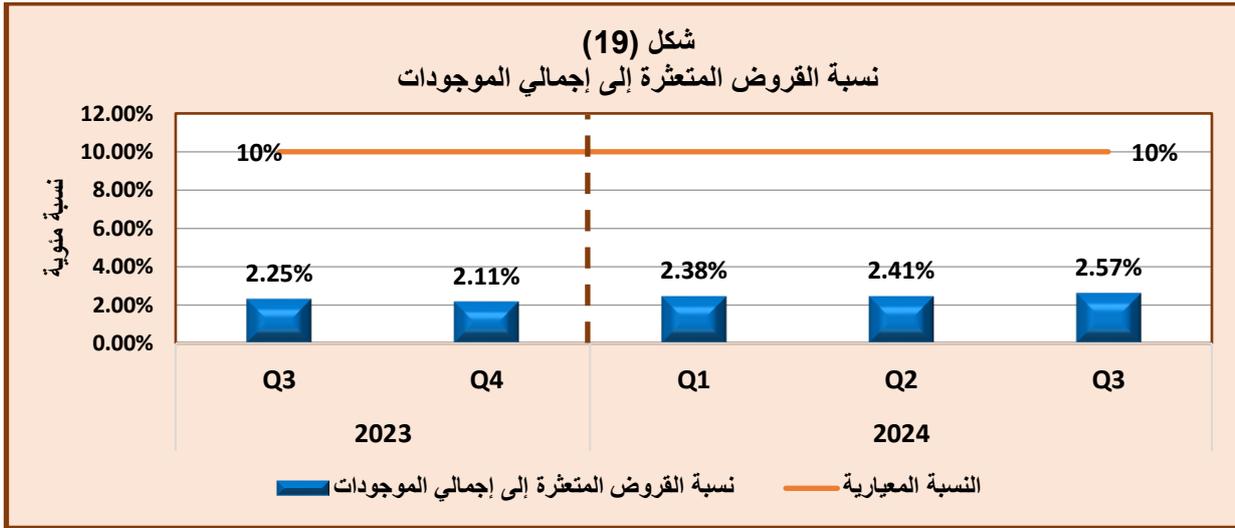
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الثالث من عام 2024 إلى (9.6%) بعد أن كانت (8.9%) لذات الفصل من عام 2023، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية إلى (3.2%) في الفصل الثالث من عام 2024 بعد أن كانت (2.7%) في ذات الفصل من عام 2023، على الرغم من أن حجم الائتمان لدى المصارف الحكومية أكبر من المصارف الخاصة إلا أن هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أكبر مما هي عليه لدى المصارف الحكومية.



## 10. القروض المتعثّرة إلى إجمالي الموجودات:

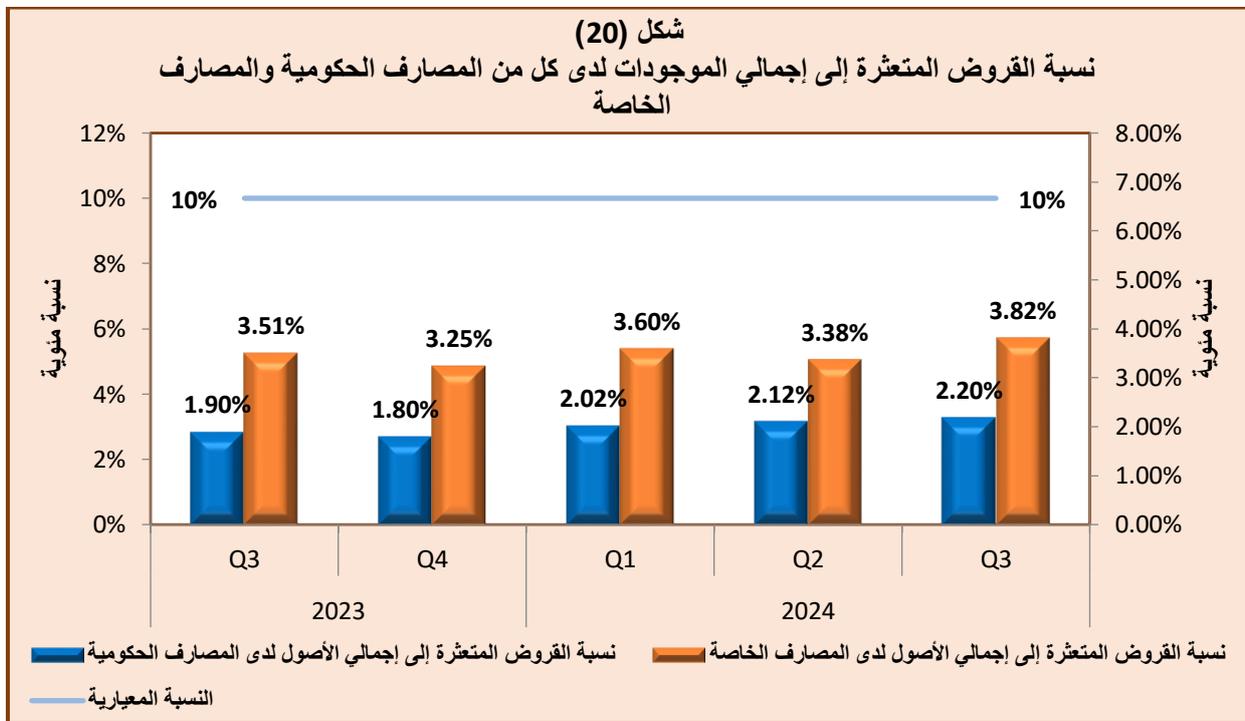
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف، وإنّ النسبة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثّرة إلى إجمالي الموجودات القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثّرة<sup>1</sup>، ويوضّح الشكل (19) نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتبلغ (2.57%) في الفصل الثالث من عام 2024 مقارنة بنسبة (2.25%) للفصل ذاته من عام 2023، وتجدُر الإشارة إلى إنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الموجودات لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعدّ مؤشر إيجابي يدل على قدرة المصارف على مواجهة أي أزمة مالية محتملة في الفترة القادمة.

<sup>1</sup> للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

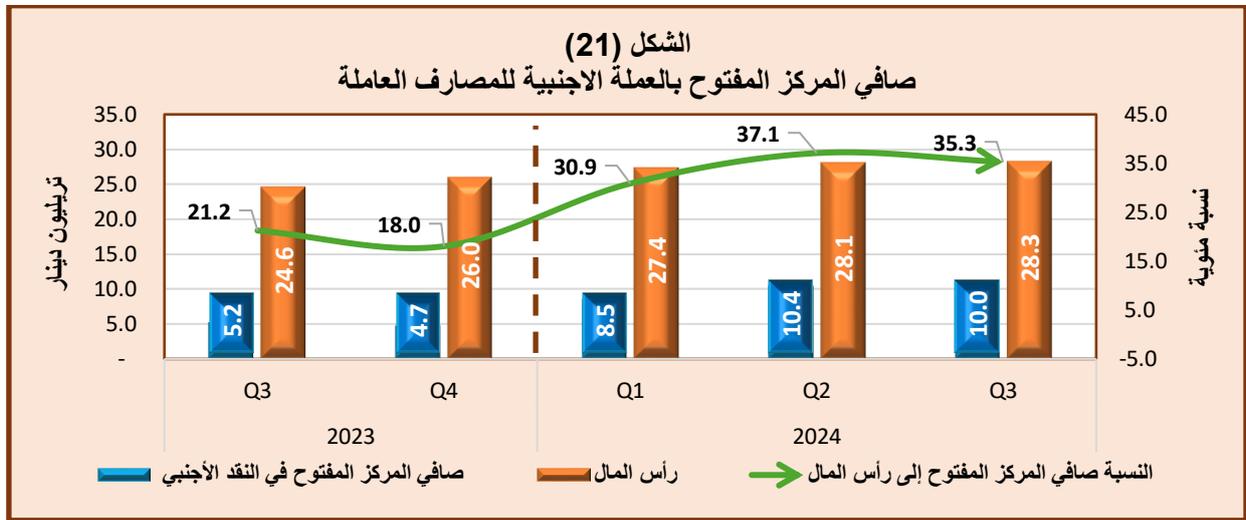
وبالنظر إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (20) يوضّح ذلك، مع ملاحظة إنّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة (3.82%) لدى المصارف الخاصة في الفصل الثالث من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة (2.20%) لدى المصارف الحكومية لذات الفترة، وإنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

## 11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة تعني انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (21) يوضح ارتفاع نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (21.2%) في الفصل الثالث من عام 2023 إلى (35.3%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (90.6%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (14.8%)، وهذا يعكس الرغبة الكبيرة للمصارف العاملة في زيادة ما لديها من الموجودات كالودائع والأوراق المالية بالعملة الأجنبية.



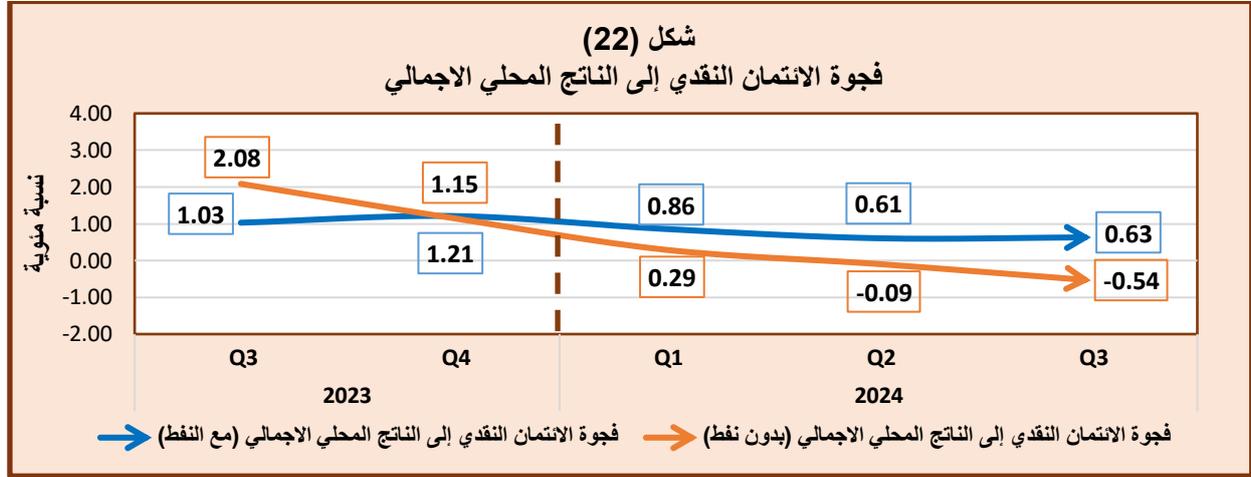
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

## 12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup> بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرّة من القيمة المعيارية العليا توجب على المصارف خلق مصدات إضافية من رأس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. يُوضّح الشكل (22) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونة، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط (-0.54%) في الفصل الثالث من عام 2024، في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (0.63%) في ذات الفترة، مما تقدم تبين أنّ الفجوتين في الفصل الثالث من عام

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.

2024 أدنى من النسبة المعيارية، وهذا يعني انه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص دون التخوف من زعزعة الاستقرار المالي.



الجدول (2)  
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اسم المؤشر	الفصل الثالث 2023	الفصل الثالث 2024	معدل النمو %
الودائع المصرفية إلى M2 (%)	47.2	46.8	-0.85
النقد في التداول إلى M2 (%)	52.8	53.2	0.76
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	53.2	57	7.14
إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)	13	19.7	51.5
المضاعف النقدي	1.12	1.19	6.25
العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)	151.6	152.4	0.53
العائد على حقوق الملكية (%)	12.3	14.2	15.4
العائد على الموجودات (%)	1.6	2.0	25
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	6.61	7.25	9.7
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	3.52	4.13	17.33
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)	2.25	2.57	14.22
صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الاجنبية للمصارف العاملة (%)	21.2	35.3	66.51

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات: البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.

## الفصل الثالث

### تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

## الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

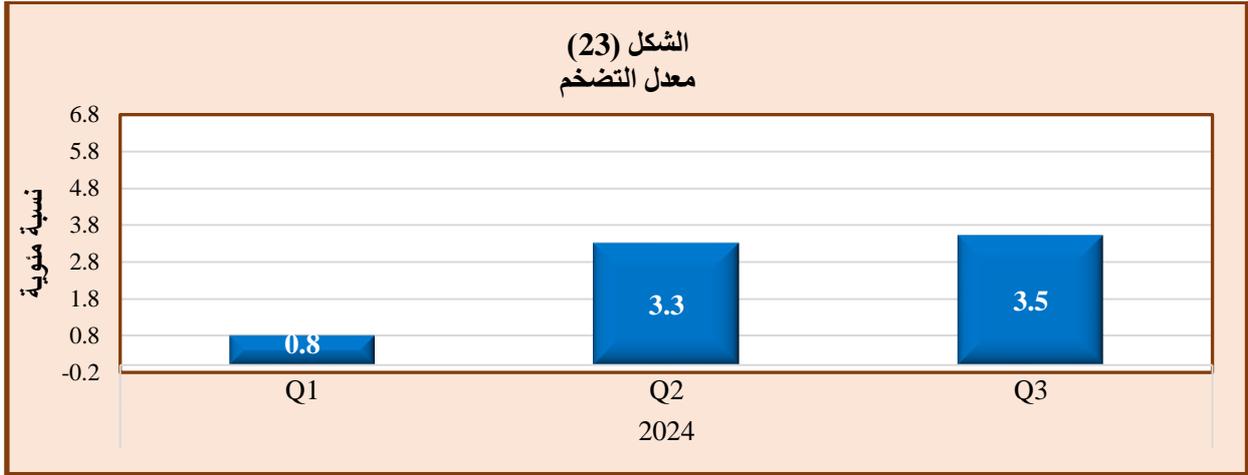
تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أبرز العوامل المؤثرة في النظام المالي، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي فضلاً عن القطاع المالي. لذا يقدم تقرير الإنذار المبكر تحليلاً لأبرز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للفصل الثالث من عام 2024، مع تنبؤات للفصل الرابع والفصل الأول من عام 2025، مثل معدل التضخم، المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بالإضافة إلى إجمالي الدين العام ومعامل الاستقرار النقدي. وفيما يلي أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي:

### 1. معدل التضخم:

يمكن قياس معدل التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، إذ انه يوضح التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، ويلحظ ان معدل التضخم في العراق ارتفع أثناء الفصل الثالث من عام 2024 ليبلغ نسبة (3.5%) مقارنة بنسبة (3.3%) في الفصل الثاني من ذات العام، وكما هو موضح في الشكل (23)، إذ تم احتساب معدل التضخم لعام 2024 عبر تحديد سنة 2022 كسنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012 كما أعلن من قبل وزارة التخطيط. وجاء الارتفاع نتيجة ارتفاع أغلب مجاميع الرقم القياسي للأسعار، إذ سجل قطاع الترفيه والثقافة نمواً بمعدل (2.8%) في الفصل الثالث من عام 2024 قياساً بالفصل الثاني من ذات العام، بينما سجل قطاع السكن، المياه، الكهرباء، الغاز نمواً بمعدل (2.3%) فيما بلغ معدل النمو في قطاع الاتصالات (1.3%)، وقطاع السلع والخدمات المتنوعة (1.3%)، وسجل قطاع النقل نمواً بمعدل (0.7%) خلال ذات الفترة، وكما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) مجاميع السلع والخدمات					
التفاصيل	الترفيه والثقافة	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	الاتصالات	السلع والخدمات المتنوعة	النقل
التاريخ	Recreation & Culture	Housing, Water, Electricity & LPG	Communications	Miscellaneous Services & Goods	Transportation
Q1 2024	111.5	101.3	96.5	109.5	105.9
Q2 2024	112.7	101.9	98.4	111.4	108.1
Q3 2024	115.9	104.2	99.7	112.9	108.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

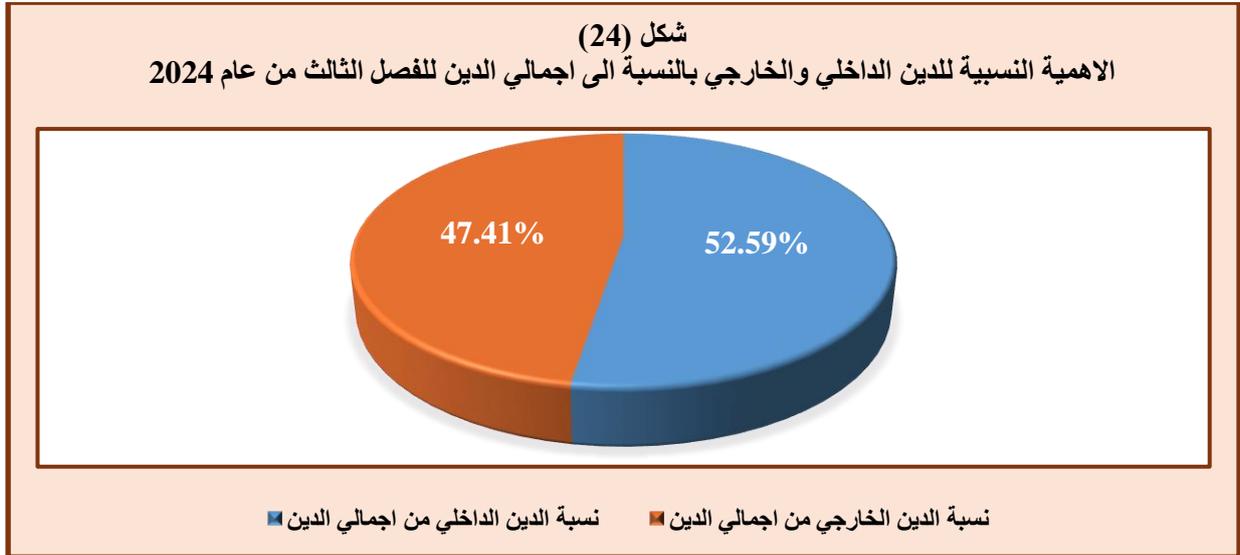


المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

## 2. معدل نمو إجمالي الدين العام:

يمثل الدين التزام الحكومة تجاه المصارف والبنك المركزي من خلال (الدين الداخلي) أي التزام لداخل البلد، و(الدين الخارجي) التزام لخارج البلد، إذ تعتمد الحكومة على الاستدانة لتمويل الانفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية.

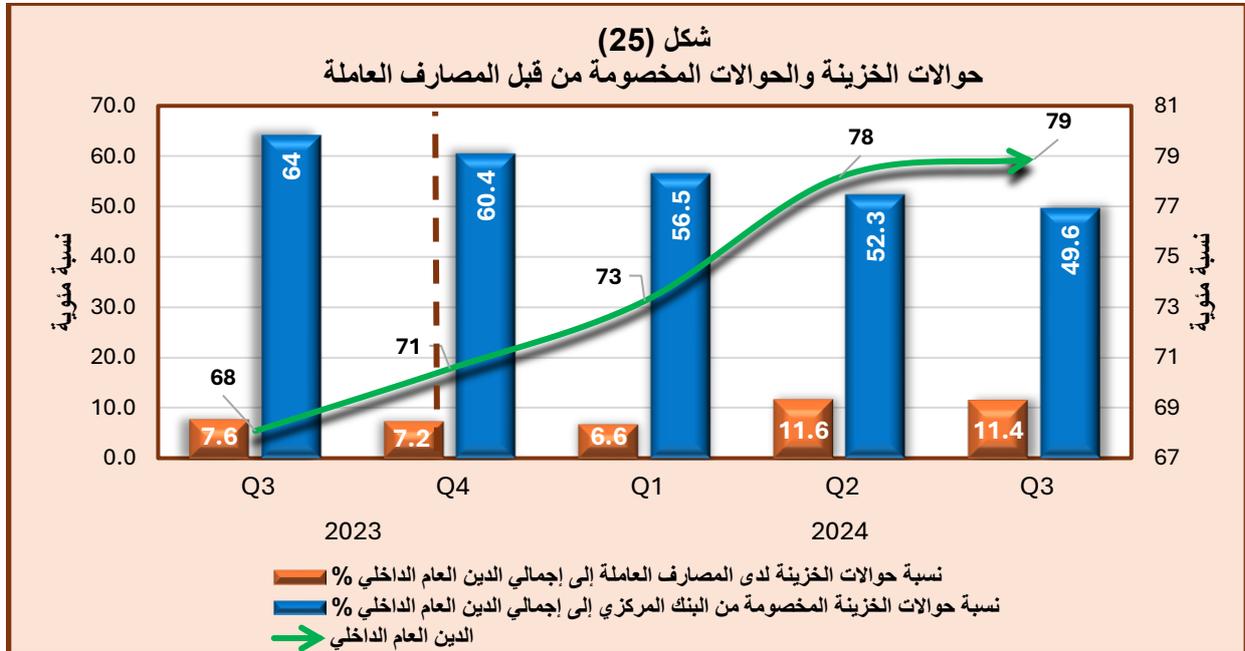
يوضح الشكل (24) ارتفاع معدل نمو إجمالي الدين العام في الفصل الثالث من عام 2024 بنسبة (7%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة تزايد الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي، ويوضح الشكل (24) أن نسبة الدين الداخلي للفصل الثالث من عام 2024 بلغت (52.59%) من إجمالي الدين، كما أن نسبة الدين الخارجي للفصل الثالث من عام 2024 بلغت (47.41%) من إجمالي الدين.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أ. **معدل نمو الدين الخارجي:** يُشير إلى التزامات وزارة المالية تجاه المقرضين الدوليين، مثل الحكومات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأجانب، ويلحظ انخفاض معدل الدين الخارجي بنسبة (1.4%) اثناء لفصل الثالث من عام 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023. إذ سعت الحكومة العراقية لتحرير الاقتصاد العراقي من الالتزامات الخارجية التي تؤثر على التنمية الوطنية.

ب. **معدل نمو الدين الداخلي:** يشير إلى التزام الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من خلال الشكل (25) ارتفاع الدين الداخلي في الفصل الثالث من عام 2024 الى (79) تريليون دينار بعد ان كان يبلغ (68) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2023، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ (11.4%) في الفصل الثالث من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ نسبة (7.6%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا قد يكون ذا أثر سلبي على النظام المالي بسبب زيادة المزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، أما بالنسبة للحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد انخفضت النسبة لتبلغ (49.6%) في الفصل الثالث من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (64%) في ذات الفصل من عام 2023 نتيجة تسديد الحكومة لجزء من هذه الحوالات.

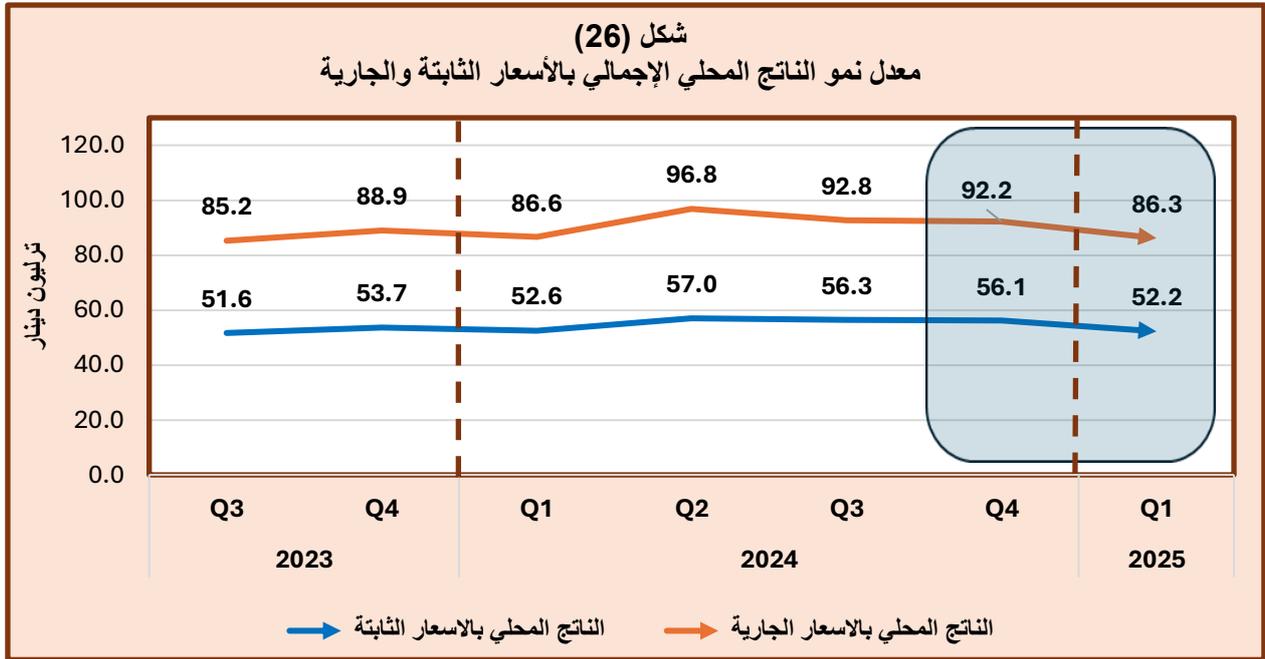


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

## 3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأدوات الاقتصادية التي تمثل قدرة الاقتصاد ونموه، إذ يُظهر مستوى الفعالية والنشاط الاقتصادي داخل الدولة على مدار فترة زمنية معينة، مما يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد الاتجاهات المستقبلية. ويلحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق في الفصل الثالث من عام 2024 سجل نمواً بنسبة (8.9%) ليبلغ (92.8) تريليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2023 والبالغ (85.2) تريليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو اغلب القطاعات الاقتصادية، كما في الشكل (26).

ويتوقع ان ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ في الرابع من عام 2024 (92.2) تريليون دينار وفي الفصل الأول من عام 2025 (86.3) تريليون دينار، كما يتوقع ان ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (56.1) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، و(52.2) تريليون دينار في الفصل الأول من عام 2025.



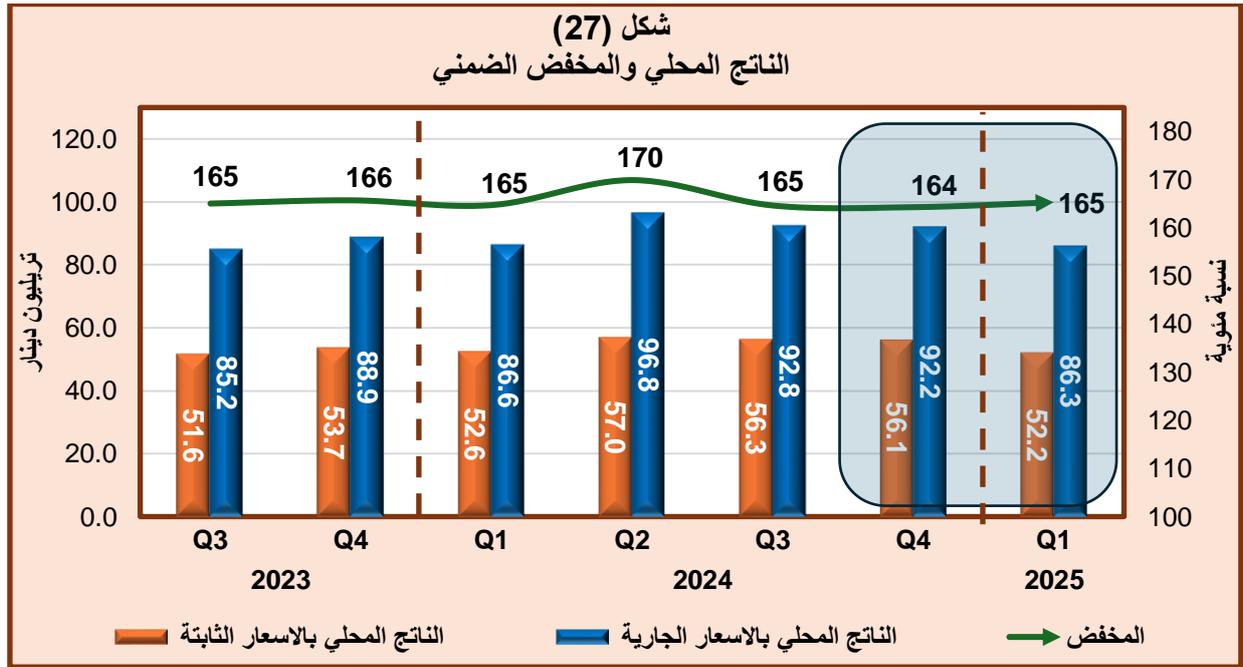
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

## 4. المخفّض الضمني للأسعار:

يُعتبر المخفّض الضمني للأسعار من الأدوات الرئيسية لقياس معدل التضخم، حيث يعكس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ويتم احتسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يوفر مقياساً دقيقاً للتغيرات السعرية عبر الزمن. والشكل (27) يوضّح استقراراً في قيمة المخفض الضمني ليلعب نسبة (165%) في الفصل الثالث من عامي 2023 و 2024، وهذا نتيجة لمعدلات التضخم الموجبة خلال الفترتين.

ويتوقع ان ينخفض المخفض الضمني ليلعب نسبة (164%) خلال الفصل الرابع من عام 2024، ويرتفع في الفصل الأول لعام 2025 ليلعب نسبة (165%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

\* الفصل الرابع من عام 2024 والأول من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (4)  
المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

معدل التغير %	الفصل الثالث 2024	الفصل الثالث 2023	اسم المؤشر
-2.8	3.5	3.6	معدل التضخم (%)
50	11.4	7,6	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
-22.5	49.6	64	نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %
8.9	92.8	85.2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)
9,11	56.3	51.6	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)
0	165	165	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



[mfs.dept@cbi.iq](mailto:mfs.dept@cbi.iq)